

تحرك عاجل

احتجاز نقابي بارز بشكل غير مشروع

يخضع إسماعيل عبيدي، الأمين العام "لنقابة المعلمين الإيرانيين"، للاحتجاز في سجن إيفين منذ يوم 27 يونيو/حزيران بتهمة "تنظيم تجمعات غير مشروعة والمشاركة فيها" بسبب أنشطته النقابية المشروعة. وهو من سجناء الرأي.

واعْتُقِلَ إسماعيل عبيدي يوم 27 يونيو/حزيران بعد أن ذهب إلى مكتب الادعاء العام في سجن إيفين للاستفسار بشأن حظر السفر المفروض عليه. وكان قد مُنِعَ من السفر إلى أرمينيا لتقديم طلب تأشيرة دخول لحضور "المؤتمر العالمي السابع لاتحاد التعليم الدولي" في أوتاوا بكندا في يوليو/تموز 2015. ونُقِلَ إسماعيل عبيدي إلى القسم 2 ا في سجن إيفين، الذي تديره وحدة المخبرات التابعة للحرس الثوري الإيراني، حيث خضع للتحقيق لمدة 17 يوماً على الأقل، دون الاتصال بأسرته أو بمحام. وحرمت السلطات إسماعيل عبيدي من الحق في الاتصال بمحاميه استناداً، فيما يبدو، إلى بند في قانون الإجراءات الجنائية الإيراني الجديد يقيد الاستعانة بالمشورة القانونية خلال مرحلة التحقيق، بالنسبة إلى الأشخاص الذين تُوجّه إليهم اتهامات تتعلق بالأمن الوطني، حيث يقصرها على قائمة من المحامين يقرها رئيس السلطة القضائية.

وقال إسماعيل عبيدي إن المحققين اتهموه "بتنظيم تجمعات غير مشروعة والمشاركة فيها"، وهذا لا يُعد جريمة في القانون الإيراني. و"التجمعات" المقصودة هي عدة مظاهرات سلمية قام بها في الأشهر الأخيرة المعلمون وأعضاء نقابة المعلمين، وهي كيان مُنشأ وفقاً للقانون في إيران، احتجاجاً على ضعف الأجور، وانخفاض ميزانية التعليم، وسجن معلمين نقابيين. وإذا أفضت العملية القانونية التي بدأت باحتجاز إسماعيل عبيدي إلى إدانته، فهو عرضة لقضاء مدة تزيد على عشر سنوات في السجن لأنه سينفذ كذلك حكماً بالسجن عشر سنوات مع وقف التنفيذ صدر بعد القبض عليه وإدانته في عام 2010 فيما يتصل بأنشطته النقابية. يرجى الكتابة فوراً بالإنجليزية، أو الفارسية، أو الأسبانية، أو الفرنسية، أو بلغتكم الأصلية لدعوة السلطات الإيرانية إلى الإفراج عن إسماعيل عبيدي على الفور ودون قيد أو شرط وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه حيث أنه من سجناء الرأي ولم يُحتَجَزْ إلا بسبب أنشطته النقابية السلمية؛

وحثها على ضمان اتصاله بانتظام بمحام مستقل يختاره بنفسه؛ وتذكيرها بأن إيران صدقت على "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية" الذي يقر حق كل شخص في تشكيل نقابات والانضمام إلى النقابة التي يختارها للنهوض بمصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها.

يُرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 15 سبتمبر/أيلول 2015 إلى:

المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية

سماحة المرشد الأعلى/آية الله سيد علي خامنئي

مكتب الزعيم الأعلى
شارع الجمهورية الإسلامية- نهاية شارع الشهيد كشفار دوست
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.leader.ir/langs/en/index.php?p=letter>

تويتر: @khamenei_ir (بالإنجليزية)
@Khamenei_es (بالأسبانية)

رئيس السلطة القضائية
سماحة/آية الله صادق لاريجاني
لعناية مكتب العلاقات العامة
رقم 4 و2 تقاطع شارع عزيزي
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: info@humanrights-iran.ir
طريقة المخاطبة: فخامتكم
وإرسال نسخ إلى:

رئيس جمهورية إيران الإسلامية
فخامة الرئيس/ حسن روحاني
رئاسة الجمهورية
شارع باستير، ميدان باستير
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
تويتر: @HassanRouhani (بالإنجليزية)
@Rouhani_ir (بالفارسية)

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لإيران المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجَى إدخال
العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه،

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني رقم الفاكس البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

ويُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

احتجاز نقابي بارز بشكل غير مشروع معلومات إضافية

قبل القبض على إسماعيل عبيدي في 27 يونيو/حزيران، استدعاه مسؤولو المخابرات مرات كثيرة للتحقيق معه، ومارسوا عليه ضغوطاً كي يستقيل من منصب الأمين العام لنقابة المعلمين الإيرانيين ويلغي مظاهرات مزمعة في شتى أنحاء البلاد ساعدت النقابة في تنظيمها. وخلال جلسات التحقيق، التي كثيراً ما صاحبها استخدام لغة بذينة وتوجيه إهانات، حذر مسؤولو المخابرات إسماعيل عبيدي كذلك من الارتباط بنقابات المعلمين الدولية، بما في ذلك "اتحاد التعليم الدولي"، وقالوا إن مشاركته في تجمعاتها الدولية "خط أحمر". وفي 3 مايو/أيار 2015، غداة اليوم الوطني للمعلم الإيراني وقبل الموعد المقرر لاحتجاج في شتى أنحاء البلاد بأربعة أيام، استدعى مسؤولو المخابرات إسماعيل عبيدي وهددوه بالتنفيذ الفوري لحكم السجن عشر سنوات الموقوف التنفيذ الذي صدر عام 2010 ما لم يصدر بياناً رسمياً من خلال فيسبوك يعلن فيه استقالته من منصبه في نقابة المعلمين الإيرانيين وعدم مشاركته في أي مظاهرات قادمة. وأصدر إسماعيل عبيدي البيان تحت الضغوط، لكن النقابة لم تقبل استقالته. ونُظِم الاحتجاج أيضاً كما كان مخططاً له وتجمع آلاف المعلمين أمام البرلمان في طهران وأمام مكاتب وزارة التعليم في مدن مختلفة. وكان الحكم الموقوف التنفيذ بسجن إسماعيل عبيدي الذي صدر في أعقاب القبض عليه عام 2010 نتيجة لإدانته "بالتجمهر والتواطؤ ضد الدولة" و"المشاركة في تجمعات نقابية غير مشروعة".

وفي 22 يوليو/تموز، حاول آلاف المعلمين التجمع أمام البرلمان في طهران للاحتجاج على المضايقات والانتهاكات التي يتعرض لها المعلمون النقابيون والمطالبة بالإفراج عن إسماعيل عبيدي. غير أن قوات الأمن المرابطة حول البرلمان من الصباح الباكر فرقت الحشد وألقت القبض على عشرات من المعلمين المحتجين. وأفاد إعلان أصدره وزير التعليم والتنمية الإيراني يوم 27 يوليو/تموز بأن جميع المعلمين الذين أُلقي القبض عليهم خلال الاحتجاج أُفْرِج عنهم بعد ذلك.

ويقضي ما لا يقل عن أربعة معلمين آخرين في إيران أحكاماً بالسجن فيما يتصل بأنشطتهم النقابية المشروعة، ومن بينهم سيد محمد باقري، وعلي أكبر بقاني، وعلي رضا هاشمي، ورسول بوداقي (انظر التحرك العاجل UA 130/10،

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/027/2012/en/>).

وإيران من الدول الأطراف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي تنص مادته 22 (1) على أنه "لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه". وإيران من الدول الأطراف كذلك

في "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية"، الذي تكفل المادة 8 منه "حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفى الانضمام إلى النقابة التي يختارها" و"حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم".

وبرغم أن الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي مُعْتَرَفٌ به بموجب المادتين 26 و27 من الدستور الإيراني، فهو مقيد بشروط إسلامية مثل ألا تكون التجمعات العامة "مخلة بالمبادئ الأساسية للإسلام".

الاسم: إسماعيل عبيدي

الجنس: ذكر